مجلة الباحث العربي
Arab Researcher Journal
ISSN: 2709 – 0647/DOI: 10.57072
المشاع الإبداعي: CC BY 4.0 License
مجلد 2 عدد 3 (2021)

تجربة المملكة العربية السعودية في تحديث التشريعات القانونية الخاصة باسترداد الأموال المنهوبة والآليات التي تمّ تنفيذها في هذا الشأن

The Experience of The Kingdom of Saudi Arabia in Updating the Legal Legislation on The Recovery of Stolen Assets and The Mechanisms That Have Been Implemented in This Regard

الأستاذ ناصر أبا الخيل، هيئة الرقابة ومكافحة الفساد – المملكة العربية السعودية
Mr. Nasser Aba Al-Khail, Oversight and Anti-Corruption Authority - Kingdom of Saudi Arabia
http://doi.org/10.57072/ar.v2i3.70

نشرت في 2021/10/01

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخّص:

تشتمل ورقة العمل في مجملها على مقدمة مختصرة تتضمن استعراض الترتيبات التنظيمية والهيكلية التي صدرت مؤخّراً والمتصلة بمكافحة الفساد المالي والإداري بشكل عام في المملكة العربية السعودية، وجهود (هيئة الرقابة ومكافحة الفساد) خلال رئاسة المملكة لمجموعة العشرين للعام 2020م، كما سيتمّ التطرّق إلى أطر التعاون التي تنتهجها (هيئة الرقابة ومكافحة الفساد) مع الأجهزة النظيرة في الدول الأخرى، والمنظمات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى خاتمة تتضمن التوصيات.

Abstract:

The working paper as a whole contains a brief introduction containing a review of recent organizational and structural arrangements relating to the fight against financial and administrative corruption in general.

The Kingdom of Saudi Arabia and the efforts of the Monitoring and Anti-Corruption Authority during the Kingdom's presidency of the Group of 20 in 2020 will also address the cooperation frameworks pursued by the Monitoring and Anti-Corruption Authority with counterparts in other countries, regional and international organizations, as well as a conclusion containing recommendations.

المقدمة:

إدراكاً من المملكة العربية السعودية للآثار السلبية للفساد وخطره اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً وثقافياً على أي مجتمع، فقد اتّخذت جميع ما يلزم لمكافحته وقدّمت الدعم اللازم للجهات المختصّة بمكافحته. وأصدرت عدداً من القرارات التي تمنح للجهاز المختصّ بحماية النزاهة ومكافحة الفساد في المملكة وهو "هيئة الرقابة ومكافحة الفساد" صلاحيات واسعة، الأمر الذي يؤكّد عزم القيادة السياسية نحو تعزيز واستكمال بناء منظومة مكافحة الفساد في المملكة لمحاربته والقضاء عليه بجميع أشكاله وصوره، والوصول إلى تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030م فيما يخصّ تعزيز النزاهة وكافحة الفساد وتعزيز مبادئ المساءلة والمحاسبة في القطاعين العام والخاص.

الترتيبات التنظيمية والهيكلية المتصلة بمكافحة الفساد المالي والإداري:

بتاريخ 1433/3/21هـ صدر قرار مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية رقم (78) بشأن توسيع مهمات اللجنة الدائمة لتنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة: لتشمل الطلبات الواردة من الدول الأجنبية أو الصادرة من المملكة إلى تلك الدول في جميع الجرائم، والذي يقضي بتشكيل لجنة دائمة في وزارة الداخلية بإسم "اللجنة الدائمة لطلبات المساعدة

استلم البحث في 2021/09/15 قبل للنشر في 2021/09/28

القانونية". وقد تمّ اعتماد دليل مكتوب لإجراءات المساعدة القانونية واسترداد الموجودات العائدة من كافة السلوكيات الإجرامية، حيث تضمن هذا الدليل الإطار القانوني لعمل اللجنة: وخطوات تقديم المساعدة القانونية في المملكة العربية السعودية في كافة المسائل الجنائية بما في ذلك – استرداد الموجودات – وفقاً للاتفاقيات والمعاهدات الدلوية وبناءً على مبدأ المعاملة بالمثل، ويمكن الرجوع لموقع اللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية بوزارة الداخلية في المملكة للإطلاع على كافة الأنظمة ذات الصلة بما في ذلك دليل إجراءات المساعدة القانونية واسترداد الموجودات.

وفي عام 1441هـ صدر الأمر الملكي رقم (أ/277) الذي يقضي بتحديد ترتيبات تنظيمية وهيكلية جديدة لتعزيز جهود مكافحة الفساد بشكل عام في المملكة العربية السعودية، ومن أبرز تلك الترتيبات ما يأتي:

أولاً: ضمّ الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد والمتمثّلة في "هيئة الرقابة والتحقيق" و"المباحث الإدارية" إلى "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" في جهاز واحد، وتعديل اسمها ليكون "هيئة الرقابة ومكافحة الفساد"؛ لتُعنى بالرقابة الإدارية والضبط الجنائي والتحقيق الإداري، وحماية النزاهة وتعزيز الشفافية؛ وملاحقة الأموال المنهوبة في جرائم الفساد داخلياً وخارجياً، وذلك بما يكفل تعزيز الطاقات البشرية وتلافي الإزدواجية في تنفيذ البرامج والخطط لتحقيق رؤية المملكة 2030، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً: إنشاء وحدة مستقلّة بهيئة الرقابة ومكافحة الفساد؛ للتحقيق والإدّعاء في القضايا الجنائية المتعلّقة بالفساد المالي والإداري.

ثالثاً: انعقاد الاختصاص المكاني في جميع الدعاوى المتصلة بقضايا الفساد المالي والإداري، للمحكمة المختصّة بمدينة الرياض.

رابعاً: أن تتولّى "هيئة الرقابة ومكافحة الفساد" اتخاذ ما يلزم حيال جرائم الفساد المالي والإداري ومرتكبيها وأطرافها، سواء كانوا من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية من موظفي الدولة المدنيين أو العسكريين أو من في حكمهم من المتعاقد معهم أو غيرهم، أو من الأشخاص ذوي الصفة المعنوية ذات الصلة بتلك الجرائم.

خامساً: في حال طرأت على ثروة الموظف العام ومن في حكمه بعد تولّيه الوظيفة زيادة لا تتناسب مع دخله أو موارده بناءً على قرائن مبنية على تحريّات مالية بارتكابه جرائم فساد مالي أو إداري، فيكون عبء الإثبات عليه للتحقّق من أن ما لديه من أموال نقدية أو عينية تمّ اكتسابها بطرق مشروعة ويشمل ذلك الزوج والأولاد وأقاربه حتى الدرجة الأولى، وفي حال عجزه عن إثبات مصدرها المشروع؛ تحال نتائج التحريّات المالية إلى وحدة التحقيق والإدّعاء الجنائي في الهيئة، للتحقيق مع الموظف المعني واتّخاذ ما يلزم نظاماً لرفع الدعوى الجزائية أمام المحكمة المختصّة؛ لطلب معاقبته وفق المقتضى الشرعي والنظامي، على أن تشتمل الدعوى طلب استرداد أو مصادرة الأموال المتصلة بالجريمة في حال ثبوتها.

سادساً: تشكيل لجنة دائمة تحت مظلة هيئة الرقابة ومكافحة الفساد من ممثلين من عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة مثل (وزارة العدل، ووزارة التجارة والاستثمار، والهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك)، تتولّى تقديم الدعم الفني وتيسير الإجراءات في الجهات التي يتبعون لها بما يكفل تحقيق الأهداف المتصلة بمكافحة الفساد المالي والإداري.

سابعاً: منح هيئة الرقابة ومكافحة الفساد الصلاحية في إبرام مذكرات تفاهم مع كل من (البنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية)، لغرض وضع آلية واضحة من أجل الكشف عن الحسابات البنكية والمحافظ الاستثمارية الخاصة بالمشتبه في ارتكابهم جرائم فساد مالي، مع عدم إغفال مسألة اشتمال تلك المذكرات على ضوابط محكمة تكفل المحافظة على سرية

المعلومات وعدم إفشائها، وإحالة كل من يخلّ بذلك أو يقصّر في المحافظة على ذلك إلى الجهات المختصّة لاتّخاذ ما يلزم حقّه نظاماً.

ثامناً: في حال هروب المتورّط أو المشتبه به أو المتهم بجريمة فساد مالي أو إداري خارج المملكة أو وفاته مع توافر أدلّة كافية لإدانته، منحت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد – بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة – الصلاحية بالعمل على الحصول على الأدلّة والوثائق ونتائج التحقيق إن وجدت، وذلك لغرض اتّخاذ ما يلزم من إجراءات لرفع دعوى أمام المحكمة المختصّة بطلب النظر في إعادة متحصلات الجريمة. وبعد صدور الحكم واكتسابه الصفة النهائية المذيّل بالصيغة التنفيذية، تقوم هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بالتنسيق مع وزارة العدل لاتّخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذ الحكم داخلياً أو خارجياً وفقاً لنظام التنفيذ، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وقاعدة المعاملة بالمثل.

تاسعاً: إلزام جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والكيانات ذات الصلة بمجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد بالتعاون التامّ مع طلبات هيئة الرقابة ومكافحة الفساد للحصول على المعلومات، واستخدام التقنية الحديثة لدى الجهات الحكومية لرصد حالات الفساد وزيادة فعالية أدائها لمهامتها.

وبناءً على ذلك، فقد منحت تلك القرارات المذكورة آنفاً صلاحيات واسعة لـ "هيئة الرقابة ومكافحة الفساد" وساهمت في تعزيز سيادة القانون ومساءلة كل مسؤول مهما كان موقعه، وتحقيق العدالة. كما أنها قضت على جميع العوائق التي كانت تقف أمام مجابهة قضايا الفساد؛ كسرعة الضبط ومباشرة التحقيق وعمليات الاستدلال الجنائية وإعادة الأموال المسروقة، كما أدّت إلى تعزيز الشفافية وتوحيد الجهود واجتماع الخبرات وكبح جماح الفساد في الوظيفة العامة.

ولا زالت المملكة تواصل مسيرتها لتطوير التشريعات النظامية المتعلّقة بمكافحة الفساد واسترداد العائدات الجرمية الناجمة عنه، وتعمل "هيئة الرقابة ومكافحة الفساد" على تعزيز أعمالها لتحقيق التكامل فيما بينها وبين الجهات الأخرى المعنية محلياً ودولياً بهدف الحدّ من الفساد وسدّ كافة السبل المؤدّية إليه، واسترداد الأموال المنهوبة، ويشمل ذلك إعادة النظر في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الصادرة في عام 2007م، وذلك للخروج باستراتيجية وطنية تشاركية شاملة للتغلّب على كافة تحدّيات الفساد وتحقيق أعلى درجات الشفافية والنزاهة في كافة قطاعات الدولة بالمملكة.

جهود "هيئة الرقابة ومكافحة الفساد" خلال رئاسة المملكة لمجموعة العشرين للعام 2020م:

أطلقت "هيئة الرقابة ومكافحة الفساد" خلال رئاسة المملكة العربية السعودية لـ "مجموعة العشرين" العام الماضي 2020م، عدداً من المبادرات، من أبرزها:

- بتاريخ 22 أكتوبر 2020م، تمّ عقد أول اجتماع وزاري من نوعه للفريق العامل المعني لمكافحة الفساد، وذلك بناءً على اقتراح المملكة لدول المجموعة، بهدف تعزيز جهود المجتمع الدولي في مكافحة الفساد وملاحقة الأموال العامة المنهوبة وإعادتها إلى بلدانها الأصلية.
- بادَرَت المملكة بإنشاء شبكة عمليات عالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد بعنوان "مبادرة الرياض" تحت مظلة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، ودعمت المملكة تلك الشبكة بمبلغ قدره "عشرة ملايين" دولار أمريكي، وذلك لتعزيز وتسهيل التعاون الدولي في مكافحة الفساد واسترداد الموجودات، في ضوء المادة (48) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي حثّت بضرورة مواصلة تعزيز التعاون الدولي بين سُلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد. ولذا، فإن مبادرة الرياض Globe تهدف إلى تطوير أداة سريعة

وفعّالة لمكافحة جرائم الفساد العابرة للحدود، وتعزيز التعاون بين السلطات المعنية بمكافحة الفساد، وإنشاء شبكة عالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد تكون مكمّلة للشبكات الأخرى القائمة في مجال التعاون غير الرسمي، وإنشاء منصّة عالمية آمنة لتسهيل تبادل المعلومات بين سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، وتعزيز استرداد الأموال المنهوبة، وإطلاق برنامج لبناء القدرات داخل الشبكة لمنسوبي سلطات مكافحة الفسادز وبناءً على ذلك، جاء التتويج لهذا المجهود باعتماد الجمعية العمومية للأمم المتحدة مبادرة الرياض لمكافحة الفساد عالمياً.

- اختارت المملكة موضوعات (التعاون الدولي، والمساعدة القانونية المتبادلة، واسترداد الموجودات): لتقييم التقدّم المحرز من دول مجموعة العشرين في تنفيذ التزاماتهم تجاه المبادرات المقرّة مسبقاً من قادة دول مجموعة العشرين في هذا المجال.

إطار التعاون بين "هيئة الرقابة ومكافحة الفساد" والأجهزة النظيرة في الدول الأخرى، والمنظمات الإقليمية والدولية:

تسعى هيئة الرقابة ومكافحة الفساد لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات والمعارف في مجال مكافحة الفساد وحماية النزاهة، وتيسير العمل على تجريد المجرمين من أرباحهم غير المشروعة من خلال المساعدة في عملية تتبع عائدات الفساد على الصعيد الدولي والمساعدة في تجميدها ومصادرتها وإعادتها إلى بلدانها الأصلية وفقاً للأنظمة والقوانين المحلية لكل دولة. وحرصاً من الهيئة على تحقيق ذلك، تمّ استحداث إدارتين مختصّتين في الهيئة إحداهما تُعنى باسترداد الأموال المنهوبة من الخارج، والأخرى معنية بالعلاقات والاتفاقات الثنائية وإبرام مذكرات تفاهم مع الأجهزة النظيرة والمنظمات الإقليمية والدولية وشبكات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، وغيرها من الشبكات ذات الصلة.

التوصيات:

1. ندعو جميع أعضاء جامعة الدول العربية إلى سرعة الإنضمام إلى شبكة Globe والمشاركة الفعّالة في تعزيز آليات التحقيق في قضايا الفساد، والاتصال وتبادل الخبرات في هذا المجال بما يخدم المصالح المشتركة لجميع الدول، وذلك بما يتماشى مع الاتفاقيتين الأممية والعربية في مكافحة الفساد، وبما ينسجم مع الإعلان السياسي للدورة الاستثنائية لاجتماع الجمعية العامة بشأن التحدّيات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي المنعقدة في مدينة نيويورك في شهر يونيو الماضي.
2. نؤكّد على أهمية تبادل الخبرات والتعاون المشترك بين الدول العربية في مجالات مكافحة الفساد وحماية النزاهة واسترداد الموجودات لتنعم مجتمعاتنا وشعوبنا بالازدهار والرفاهية والنزاهة